اللجنة ناقشت الحساب الختامي للإدارة عن السنة المالية المنتهية 2018/2017

«الميزانيات» تطالب «الجمارك» بالتعاون مع كافة الجهات الرقابية

- عدم اعتماد الهيكل التنظيمي لإدارة الجمارك لأكثر من 7 سنوات رغم تكرار ملاحظات «المحاسبة»

أعضاء لجنة الميزانيات

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي، الحساب الختامي للإدارة العامة للجمارك للسنة المالية المنتهية 2017/2018 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد إن (الميزانيات) طالبت بمزيد من تعاون إدارة الجمارك مع كافة الجهات الرقابية (جهاز المراقبين الماليين – ديوان المحاسبة – ديوان الخدمة المدنية) وتزويدهم بالمستندات المطلوبة لتسوية الملاحظات والمخالفات المالية خاصة أن كثيرا منها لم يتم تسويتها وفق المتطلبات الرقابية.

وأشار عبدالصمد إلى أن عقد المزايدة الذي أبرمته الإدارة العامة للجمارك مع إحدى الشركات لتشغيل الخدمات الجمركية في سنة 2005 لمدة 25 سنة كان يفترض أن تكون إيراداته الإجمالية الكلية 514 مليون دينار على مدار تلك السنوات.

وأضاف أن تلك الشركة وللسنة الـ 13 على التوالي مستمرة في التوقف عن سداد مستحقات الخزانة العامة وحرمانها منها لمبلغ إجماليها نحو 179 مليون دينار وفقا لبيانات الحساب الختامي.

ولفت إلى أن القضية منظورة حاليا أمام القضاء منذ سنوات وقد تحمل المال العام تعويضات مالية كبيرة لصالح الشركة ما لم تقدم الدفوع الملائمة للحفاظ على المال العام.

وبين عبدالصمد انه وفقا لتقرير ديوان المحاسبة فإن الشركة المنوط بها إدارة الخدمات الجمركية المساندة هي من تقوم بتغذية برامج الحاسب الآلي في منفذ الشعيبة بالبيانات المتعلقة بالإيرادات المحصلة، وتقوم كذلك بإخفاء أو تغيير البيانات.

وأضاف أن البيانات لا يتم تحميلها على النظام الآلي بشكل فوري ولا يتم اعتماد ايصالات التحصيل من موظفي الإدارة العامة للجمارك في المنافذ الحدودية الأمر الذي يتطلب أن يكون هناك مزيد من أعمال التدقيق على كافة الإيرادات.

ولفت إلى أن الإدارة العامة للجمارك أفادت بأنها اتخذت إجراءات لتسوية هذه الملاحظة وهو ما ستتابعه اللجنة مع ديوان المحاسبة للتأكد من تسويتها.

وأوضح عبدالصمد أن الإدارة العامة للجمارك بينت أنها بصدد طرح مناقصة قريبا لشراء أجهزة تفتيش لمنفذ العبدلي بعدما أسندت في سنة 2016 مهمة تشغيله لتلك الشركة التي تدير كافة مرافقها الجمركية لمدة 25 عاما.

وأكد أن السبب يرجع إلى نشوء حالة ضرورة التعاقد المباشر وفق ما انتهى إليه رأي إدارة الفتوى والتشريع بعدما تم إخلاؤه من شركة أخرى كانت تديره من دون غطاء تعاقدي، علما بأنه كان من المفترض أن يكون ذلك العقد لسنة واحدة فقط إلا أنه مدد حتى سنة 2019.

وقال إن ذلك ما أكدت عليه اللجنة خاصة أن وزارة المالية تفيد بأنها رصدت الاعتمادات المالية المطلوبة لإتمام التعاقد لهذه المناقصة في ميزانية السنة المالية الحالية 2019/2018.

وأشار عبدالصمد إلى أنه رغم تكرار ملاحظة ديوان المحاسبة من عدم اعتماد الهيكل التنظيمي لإدارة الجمارك لأكثر من 7 سنوات إلا أن إجراءات تسويتها ما زال بطيئا رغم إفادة كل من إدارة الجمارك وديوان الخدمة المدنية بأنه تم التنسيق لعرضه على مجلس الخدمة المدنية لإبداء الرأي فيه.

وبين أن اللجنة شددت على ضرورة اتخاذ ما يلزم خاصة أن تقرير جهاز المراقبين الماليين يؤكد أن من أسباب ضعف نظم الرقابة الداخلية في إدارة الجمارك هو عدم وجود توصيف وظيفي للعاملين يحدد مسؤولياتهم واختصاصاتهم.

وأكد أن اللجنة بينت ضرورة تفعيل مكتب التفتيش والتدقيق الذي يجب أن يكون تحت الإشراف المباشر للوزير كما نص قرار مجلس الوزراء، وأن تكون شروط شغل من يتولى إدارته مطابقة لشؤون التوظيف السليمة.

وأضاف عبدالصمد أن ديوان الخدمة المدنية لم يوافق على أحد المرشحين لعدم توافر الشروط فيه إلا أنه صدر لاحقا قرار من مجلس الخدمة المدنية بالموافقة عليه رغم ترشيح إدارة الجمارك مرشح جديد صدرت فيه الموافقة أيضا، وهو ما يثير الكثير من التساؤلات حول أسباب تضارب القرارات.

وأكد أن اللجنة وجهت بضرورة الحفاظ على مهنية موظفي مكتب البحث والتحري المنوط به حماية أمن البلاد من النواحي الجمركية، وألا تنقل من اعتماداته أي مبالغ لصالح بنود أخرى.

ولفت إلى أن اللجنة شددت أيضا على ضرورة أن تتأكد إدارة الجمارك من أن الشركة المنوط بها إدارة الخدمات الجمركية قد قامت بالوفاء بكافة التزاماتها التعاقدية.

وأوضح عبدالصمد أن تلك الالتزامات تشمل تركيب (كاميرات – معدات اكتشاف المواد النووية والبيولوجية والكيميائية – أجهزة الفحص بالأشعة السينية) في المنافذ الجمركية المختلفة تلافيا لتكرار ما سبق من حوادث كاختفاء الحاويات.

استفسر عن السيرة الذاتية لأمين سر مجلس إدارة المؤسسة

الطبطبائي لمعرفة نظام المفاضلة للوظائف الإشرافية في القطاع النفطي

عمر الطبطبائي

وجه النائب عمر الطبطبائي سؤالا إلى وزير النفط وزير الكهرباء والماء د. خالد الفاضل، عن نظام المفاضلة للوظائف الإشرافية في القطاع النفطي المعتمد من مجلس الإدارة والمجلس الأعلى للبترول ومجلس الخدمة المدنية.

ونص السؤال على ما يلي:

نمى إلى علمي أن العضو المنتدب للموارد البشرية في مؤسسة البترول سبق أن طلب بكتاب خطي موجه إلى وزير النفط الأسبق بخيت الرشيدي الموافقة على نهاية خدمته في المؤسسة، ورفض طلبه بعد إبلاغه بأنه من المدانين في اللجنة القضية المشكلة من مجلس الوزراء للبحث في محاور استجواب وزير النفط السابق، كما أنه يخضع حاليا للتحقيق فيما جاء في التقرير ذاته مع اللجنة القضائية المشكلة لمراجعة تقرير اللجنة الفنية.

كما نمى إلى علمي أن المذكور يجتمع مع القيادات الوسطى في الشؤون الإدارية بالمؤسسة لوضع دراسة للموارد البشرية والترشيحات التي ستقدم للجنة التعويضات المنبثقة من مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية وذلك لتعيين رؤساء الشركات النفطية والأعضاء المنتدبين ونوابهم في القطاع النفطي

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – نسخة من الدراسات والمذكرات والمراسلات التي قدمها قطاع الموارد البشرية بمؤسسة البترول الكويتية إلى لجنة التعويضات التابعة لمجلس إدارة المؤسسة.

2 – نسخة من محاضر اجتماعات مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية بعد تعيين وزير النفط الجديد د. خالد الفاضل.

3 – السيرة الذاتية لأمين سر مجلس إدارة المؤسسة والمؤهل العلمي له وشهادات الخبرة كونه يشغل منصب مدير للدائرة القانونية أيضا.

4 – نسخة من النظم واللوائح التي على إثرها رقي نائب العضو المنتدب للشؤون الإدارية من منصب رئيس فريق إلى مستشار في قطاع الموارد البشرية.

5 – نسخة من حكم الاستئناف المقدم للمحكمة الإدارية بإلغاء ترقية منصب مدير شؤون الموظفين والتعويضات في مؤسسة البترول الكويتية.

6 – نسخة من التظلمات والشكاوى المقدمة إلى وزير النفط وإلى الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية والإجراءات المتخذة حيالها.

7 – نسخة من نظام المفاضلة للوظائف الإشرافية في القطاع النفطي المعتمد من مجلس الإدارة والمجلس الأعلى للبترول ومجلس الخدمة المدنية.

أربعون تقريرا للجان البرلمانية على جدول الأعمال ومواصلة نظر الخطاب الأميري

جلسة الثلاثاء المقبل تناقش دستورية استجواب المبارك

جدول اعمال مزدحم في جلسة الثلاثاء المقبل

ادرج على جدول أعمال مجلس الأمة في جلستيه العادية والتكميلية يومي الثلاثاء والأربعاء المقبلين 14 بندا تشمل 40 تقريرا للجان و3 اقتراحات بقرار كما يواصل المجلس النظر في الخطاب الأميري.

ومن التقارير المدرجة على جدول الأعمال تقرير لجنة الشؤون التشريعية عن مدى دستورية موضوع الاستجواب المقدم إلى سمو رئيس مجلس الوزراء من النائب شعيب المويزري، وتقرير لجنة الشؤون الصحية بشأن دمج ونقل اختصاصات جهاز برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة إلى الهيئة العامة للقوى العاملة.

وفيما يلي نص بنود جدول الأعمال:

البند الأول: التصديق على المضبطتين التاليتين:

×(1/1412) بتاريخ 2019/1/30م.

×(1412/ب) بتاريخ 2019/1/31م.

البند الثاني:

أولا : كشف الأوراق والرسائل الواردة.

ثانيا : كشف العرائض والشكاوى.

البند الثالث: الأسئلة

(وتنظر حسب ترتيبها في كشف الأسئلة المتوقع أن يأتيها الدور الموزع مع جدول أعمال الجلسة)

البند الرابع: الإحالات (حسبما هو وارد في الكشوف المرفقة)

البند الخامس:

مواصلة النظر في الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر لمجلس الأمة صباح يوم الثلاثاء الموافق 30 / 10 / 2018م. (للنظر في إحالته إلى لجنة إعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري)

البند السادس:

التقرير الأول للجنة الإسكان عن مشروع القانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (47) سنة 1993 في شأن الرعاية السكنية والقانون رقم (27) لسنة 1995 في شأن إسهام نشاط القطاع الخاص في تعمير الأراضي الفضاء المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية.

التقرير الرابع للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالمصادقة على التعديل الوارد بقرار مجلس وزراء الخارجية رقم (3/–144/ت) بشأن دورية انعقاد القمة الإسلامية لمنظمة التعاون الإسلامي.

التقرير العاشر للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة (153) من المرسوم بالقانون رقم (38) لسنة 1980 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية.

البند السابع:

التقرير السبعون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن مدى دستورية موضوع الاستجواب المقدم إلى سمو رئيس مجلس الوزراء من العضو شعيب شباب المويزري المتعلق في فشل وزارات الدولة وإداراتها في إدارة الكوارث ومواجهة الأزمات الذي أحاله مجلس الأمة إلى اللجنة بجلسته المعقودة يوم الثلاثاء الموافق 2018/11/27 .

البند الثامن: تقارير اللجان عن طلبات التحقيق

التقرير الأول للجنة التحقيق في تجاوزات وزارة الصحة بشأن التجاوزات المالية والقانونية والإدارية طبقا للمحاور الواردة في التكليف الصادر من مجلس الأمة.

التقرير الثامن للجنة المرافق العامة عن التحقيق في عجز البنية التحتية لاستيعاب الأمطار التي شهدتها البلاد مساء الجمعة الموافق 2017/3/24 والتي كشفت خللاً في شبكة تصريف مياه الأمطار وغرقا لبعض الأنفاق والطرقات والمنازل الخاصة.

البند التاسع

: تقارير اللجان عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين

البند العاشر: تقارير اللجان

التقرير السابع عشر للجنة البيئة عن تكليف مجلس الأمة لها بنظر موضوع حماية الحدائق العامة وتنميتها وتطويرها مع التصدي لما حدث من تجاوز في حديقة جمال عبد الناصر بمنطقة الروضة وأي تجاوزات على الحدائق العامة الأخرى.

التقرير الأول للجنة الأولويات بشأن تكليف مجلس الأمة للجنة بمتابعة إصدار الحكومة اللوائح التنفيذية للقوانين الصادرة من المجلس والقرارات اللازمة لتطبيقها.

التقرير الرابع عشر بعد المئة للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل عن تكليف المجلس للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل بإعداد تقرير بشأن موضوع قرار دمج ونقل اختصاصات جهاز برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة إلى الهيئة العامة للقوى العاملة.

التقرير الثاني للجنة الإحلال وأزمة التوظيف عن طلبي المناقشة المقدمين من بعض الأعضاء في شأن قضية البطالة بالبلاد لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنها.

البند الحادي عشر: الاقتراحات بقرارات

إقتراح بقرار مقدم من بعض الأعضاء بإحالة طلب تفسير المواد (108و 110و 111) من الدستور إلى المحكمة الدستورية بما يحقق تجلية الغموض الحاصل بشأنها.

إقتراح بقرار مقدم من العضو مبارك هيف الحجرف بإحالة طلب تفسير المادتين (97 و116) من الدستور إلى المحكمة الدستورية لبيان ما إذا كان يشترط لصحة انعقاد جلسات مجلس الأمة حضور رئيس مجلس الوزراء أو بعض أعضاء الوزارة.

اقتراح بقرار مقدم من العضو د. عادل جاسم الدمخي بتكليف ديوان المحاسبة بالتحقق والتقتيش والمراجعة على التعاقدات التي تمت بخصوص اعمال المبكنة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

البند الثاني عشر: تقارير لجنة حماية الأموال العامة

التقرير الأول للجنة حماية الأموال العامة عن (المخالفة المالية رقم 145–2017/2018 لديوان المحاسبة بشأن إصرار وزارة المالية على تمكين شركة معرض الكويت الدولي من استثمار مشروع معرض الكويت الدولي بالمخالفة لأحكام القانون، الأمر الذي ادى إلى وقوع خسائر مالية جسيمة بالمال العام).

البند الثالث عشر: كتب الحكومة

كتاب موجه من وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة بشأن موافقة مجلس الامة على التوصية المقدمة من بعض الأعضاء بقيام هيئة مكافحة الفساد بالتالي:–

أ– فتح باب قبول أي شكاوى أو بلاغات بشأن قضايا الإيداعات والتحويلات المليونية منذ عام 2006م.

ب– تقديم تقرير يشمل الإجراءات المطلوبة لضمان عدم تكرار التجاوزات المتعلقة بقضايا الإيداعات والتحويلات المليونية وللهيئة التواصل والطلب والدعوة والتنسيق مع كافة الجهات المعنية في الدولة.البند الرابع عشر: ما يستجد من الأعمال

بعد ان أعادت بلدية الكويت فتح باب حجز الطلبات عبر موقعها الإلكتروني

البابطين يسأل وزير الدفاع عن تأمين وتطهير مناطق التخييم من الألغام

عبدالوهاب البابطين

وجه النائب عبد الوهاب البابطين سؤالا إلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ ناصر الصباح عن تمشيط وتطهير المناطق المصرح فيها بالتخييم من الألغام والذخائر.

ونص السؤال على ما يلي:

مرت على البلاد في الآونة الأخيرة أمطار غزيرة وسيول أدت إلى انجراف التربة في صحراء الكويت وانكشاف بعض المخلفات العسكرية إثر الغزو العراقي الغاشم وتحتم على ذلك وقف إصدار التراخيص للمخيمات الربيعية إلى حين التأكد من تأمين مناطق التخييم.

وأعادت بلدية الكويت فتح باب حجز طلبات المخيمات الربيعية المؤقتة عبر موقعها الإلكتروني في تاريخ 31 ديسمبر 2018 بعد أخذ تعهد بعدم الاقتراب من الأماكن المحظورة من قبل الجيش وعدم العبث بأي جسم غريب قد يكون من المخلفات العسكرية، بينما صرحت الهيئة العامة للبيئة في وقت سابق بأنه بناء على توصية لجنة الدفاع المدني أوقف إصدار التراخيص إلى حين التأكد من سلامة المناطق المخصصة للتخييم، وأن مسألة إعادة فتح الباب أمام التراخيص تخضع للتنسيق بين بلدية الكويت ووزارة الدفاع لتمشيط المناطق الصحراوية للتأكد من خلوها من المخلفات والألغام حرصا على أرواح المواطنين والمقيمين.

وطالب تزويده وإفادته بالآتي:

– هل قامت وزارة الدفاع بدورها بتمشيط وتطهير المناطق المصرح فيها بالتخييم من الألغام والذخائر والمخلفات العسكرية؟ وهل صرحت بأن هذه المناطق آمنة؟

طالب بمعرفة وجود عقد لصيانتها من عدمه

خورشيد لوزيرة الأشغال : ما سبب تأخير إصلاح شوارع الرميثية ؟

وجه النائب صلاح خورشيد سؤالا إلى وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الإسكان د. جنان بوشهري عن سبب التأخير في إصلاح شوارع منطقة الرميثية.

ونص السؤال على ما يلي:

يعاني قاطنو منطقة الرميثية من سوء حالة الاسفلت وتطاير الحصى في الشوارع الرئيسة والداخلية.

يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

–1 ما سبب التأخير في إصلاح الشوارع الرئيسة والداخلية في منطقة الرميثية؟

–2 ما الجدول الزمني لإصلاح الشوارع؟ وما الخطة المستقبلية المقترحة لتفادي المشكلة؟ مع تزويدي بنسخة من هذه الخطة في حال وجودها.

–3 هل يوجد عقد لصيانة الشوارع بصفة دورية ؟ وما آخر تاريخ تمت فيه الصيانة لجميع شوارع المنطقة؟